

## دعوى

القرار رقم: (IFR-2020-164)

الصادر في الدعوى رقم: (Z-13461-2020)

## لجنة الفصل

### الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض

#### المفاتيح:

دعوى- قبول شكلي- مدة نظامية- عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

#### الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي التقديرى عام ١٤٣٩هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار- ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً، لفوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

#### المستند:

المادة (٥٦)، (٥٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) بتاريخ ١٤٣٥/٢٢/١هـ.

المادة (٢٢/١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) بتاريخ: ١٦/٠٨/١٤٣٨هـ.

المادة (١٢/١) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤) بتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.

## الوقائع:

### الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في يوم السبت ٠١٠/٢٤٢٠٢٠هـ الموافق ٢٩/٨/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض... جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي؛ وذلك للنظر في الدعوى المُشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-13461-2020) وتاريخ ١٤٤١/٨/٢٠٢٠م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (... (هوية وطنية...)، بصفته صاحب مؤسسة... (سجل تجاري رقم...)) تقدم بلائحة دعوى اعترض فيها على الربط الزكوي التقديري، من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعام ١٤٣٩هـ.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجاب بمذكرة رد في تاريخ ١١/٠٥/٢٠٢٠م، تضمنت أن المدعي تبلغ بالربط الزكوي محل الدعوى بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٩م، واعتراض عليه بتاريخ ١٢/١٩/٢٠٢٠م، وأن المدعي عليها تدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً: لغوات المدة النظامية.

وفي يوم السبت الموافق ٠١٠/١٤٤٢٠٢٠هـ عقدت الدائرة جلسة عن بعد لنظر هذه الدعوى، لم يحضرها المدعي أو من يمثله رغم ثبوت تبليغه تبليغاً نظامياً، وحضرها (... (هوية وطنية رقم...)) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...)، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن دعوى المدعي، أجاب بأنه يتمسك برد المدعي عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وأضاف أن المدعي عليها تتمسك بالدفع الشكلي؛ حيث إن الربط محل الدعوى كان في ٢٠١٩/٩/١٢م واعتراض المدعي على الربط في ١٢/١١/٢٠١٩م وبالتالي مرور أكثر من (٦٠) يوماً على تقديم الاعتراض، وطلب صرف النظر عن الدعوى. وبسؤال ممثل المدعي عليها عمّا إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي؛ لذا قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) بتاريخ ١٤٣٧/٠٣هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٥/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥م وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كان المدعى يهدف من دعوته إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكي لعام ١٤٣٩هـ؛ وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتلطيم عند الجهة مصدرة القرار خلال ستين (٦٠) يوماً من اليوم التالي لتاريخ إخباره به استناداً على الفقرة رقم: (١) من المادة الثانية والعشرين من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٦/١٤هـ التي نصت على أنه: "يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط...". وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعى قد تبلغ بقرار الربط الزكي بتاريخ ٢٠٢٠م، واعتراض عليه بتاريخ ١٢/١١/١٩٢٠م؛ الأمر الذي يتعمّن معه عدم قبول دعوى المدعية شكلاً.

أما فيما يتعلق بعدم حضور المدعى أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى، وإصدار الدائرة قرارها في الدعوى محل النظر في ظل عدم حضوره -دون عذر قبله الدائرة- فإن الدائرة استندت إلى الفقرة (١) من المادة (العشرين) من قواعد عمل اللجان الضريبية على التي قضت بأنه: "إذا لم يحضر المدعى في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها، ولم يقدم بعد عذر قبله الدائرة وجوب الفصل بالدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها". كما أن القرار الصادر في هذه الحالة يكون حضورياً في حقه، وذلك استناداً إلى المادة (السادسة والخمسين) من نظام المراقبات الشرعية التي نصت على أنه: "إذا لم يحضر المدعى جلسات الدعوى -وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة والخمسين) من هذا النظام- فلللمدعي عليه أن يطلب من المحكمة الحكم في موضوعها، وعلى المحكمة أن تحكم إذا كانت صالحةً للحكم فيها، ويعذر حكمها في حق المدعى حضورياً". ولما لم يتقدم المدعى بعذر يُبرر غيابه عن جلسة الدائرة المنعقدة لنظر دعواه بتاريخ ١٠/١/١٤٤٢هـ، ولما رأت الدائرة أن الدعوى صالحه للفصل فيها بموجب ما هو متوافق في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محل النظر حضورياً في حق المدعى.

### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعى /...(رقم مميز...) ضد المدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الأربعاء الموافق

١٠/٤٤١هـ) موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**